

إفافة العواء

[284] بيان مقدمة ، وهى أن القضايا الصاءرة من المتكلم - سواء كانت من سنخ انشاء

الاحكام ام من الاخبار - مشاملة على نسب ربطية متقومة بالموضعات الخاصة ، (مثلا) قولنا
أكرم زيدا مشتمل على ارادة ايقاعية مرتبطة باكرام زيد ، وكذا قولنا زيد قائم مشتمل على
نسبة تصديقية حاكية متقومة بهذا المحل الخاص. والموضوع كذلك. وحال هذه النسب في الذهن
حال الاعراض في الخارج في الحاجة الى الغير في التحقق ، وكذا في عدم إمكان انتقالها من
محل إلى آخر. وهذا واضح إذا عرفت ما بيناه لك ، فنقول: لو فرضنا ان المتيقن في السابق
هو وجوب الصلاة ، فالجاءل للحكم في الزمان الثاني إما أن يجعل الوجوب للصلاة ، وهو المطلوب
هنا من لزوم اتحاد الموضوع ، وإما أن ينشئ هذه الارادة الحتمية الربطية من دون موضوع ،
وهو محال ، ضرورة تقومها في النفس بموضوع خاص. وإما أن ينشئ لغير الصلاة. وحينئذ إما ان
ينشئ تلك الارادة المتقومة بموضوع الصلاة لغيرها ، وإما أن ينشئ إرادة مستقلة. والاول محال
ايضا ، لاستحالة انتقال العرض. وقد عرفت أن حالها في النفس حال الاعراض في الخارج.
والثاني ممكن ، لكنه ليس بابقاء لما سبق. هذا في الشبهة الحكمية.

_____ = للحكم الاول حتى ينطبق عليه مثاله - دام

بقاه - في الشبهة الحكمية ؟ ، ويقال إن الواجب هو الصلاة كما كانت قبل ذلك كذلك ، موضوع
الحكم الاول ذات الصلاة ، وموضع الحكم الثاني الصلاة بوصف كونها مشكوكة الحكم ، وكذلك في
الشبهة الموضوعية موضوع الخمرية في الاول ذات هذا المايع ، وفي الثاني هي بوصف كونها
مشكوكة الخمرية ، فلا يصح أن يكون ذلك مراد الشيخ (قدس سره) ، بل الظاهر أن مراد الشيخ هو
أن المشكوك فيه بمنزلة الواقع في الاستصحاب ، وجعل ذلك الحكم الثانوي فيه ليس الا بلسان
عدم نقض اليقين السابق وابقائه على حاله ، ومعلوم أن ذلك التنزيل لا يصح مع القطع بالنقض
وعدم بقاءه ، ومعلوم أن الموضوع في القضية السابقة لو لم يكن باقيا ، لا يعقل بقاءها ،
ويقطع بارتفاعها ، لدوران الامر بين _____